

قضية

رفع «تسعيرة» النقل العام اليوم

هديل فرزور

الاجتماع الذي عُقد أمس في وزارة الأشغال العامة والنقل، وضم المدير العام للنقل البري والبحري في الوزارة عبد الحفيظ القيسي والمدير العام لوزارة الاقتصاد محمد أبو حيدر ورئيس اتحادات النقل البري في لبنان بسام طليس، لم يخرج بـ«تسعيرة» محددة للنقل العام في انتظار مزيد من «المشاورات» اليوم. لكن الثابت أن الاتفاق تم على رفع التسعيرة، وفق ما جزم به كل من طليس وأبو حيدر لـ«الأخبار»، استجابة لمطالب اتحادات النقل، استفيضة تقاوم الأزمة الاقتصادية وانعكاسها على الوضع المعيشي للسائقين.

وحتى مساء أمس، لم تكن «التسعيرة»

رفضت وزارة الاقتصاد مطلب السائقين بدعم قطع السيارات اسوة بالسلة الغذائية

قد حُدّدت بعد، إذ تركز النقاش على مطالب الاتحادات المتعلّقة بدعم استيراد قطع السيارات اسوةً بدعم السلة الغذائية التي أعلنتها وزارة الاقتصاد قبل يومين، «نظراً إلى ارتفاع الكلفة على السائقين بسبب الزيادة الجذوية للأسعار»، وفق طليس الذي لفت إلى أن رفع التعرفة «امر مؤكد، وهو مرتبط مباشرةً بالوضع المعيشي المازوم لآلاف السائقين».

أبو حيدر، من جهته، أكد «حمية» رفع التسعيرة، لكنه أشار إلى «استحالة» لتلبية مطالب الاتحادات المتعلّقة بدعم استيراد قطع السيارات، لأن الأولوية ستكون للغذاء، ولا يمكن اقتراح طليس تخصيص منثى دولار لأي سائق بطراً عطل على سيارته، «إلا أن المضي في اقتراح كهذا يعني

قضية

مسح بيئيّ أم ماليّ للمقالع والكسّارات؟

حبيب معلوف

أخيراً، أقرّ مجلس الوزراء، في جلسة أول من أمس، مرسوم مسح المقالع والكسّارات والمرامل تمهيداً للمرحلة المستتمرين المخالفين. أتى ذلك بعد سنة كاملة على قانون موازنة عام 2019 (رقم 144) التي تصفّحت تكليف مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش إجراء مسح ميدانيّ شامل لمواقع الكسّارات والمقالع ومحافى الرمل، وتحديد كميات المواد التي استخرجت من هذه المواقع منذ عام 2004. إلا أن مصادر في وزارة البيئة لفتت إلى أن تعديل طراً على هذا البند ليلحق المسح الجديد من نهاية عام 2007، تاريخ حصول آخر مسح، مع أن أحداً لم يعلن سابقاً عن نتائج المسح السابق ولا عن الأحجام والمساحات والكميات والمستحقّات لخزينة الدولة؛ وفيما تقدر بعض المصادر الكميات المستخرجة من نحو 1200 مقلع بمليوثي متر مكعب خلال 13 سنة، رجحت مصادر متعابة أن تكون الأرقام ضعف ذلك، مع الأخذ في الاعتبار طرق الاحتيال في

قطع أبو حيدر الطريق أمام اقتراح دولار، وهو أمر يصعب المضي فيه في الوقت الراهن»، على ما يقول أبو حيدر، لافتاً إلى أنّ تحديد التسعيرة الجديدة من صلاحية وزارة النقل والأشغال التي ستضع مقترحاً يتناول الية التسعير، «وستمضي به

كلفة سنوية تتخطى الـ60 مليون

وزارة الاقتصاد»، وبحسب المطلّعات، فإن القيسي سيقدّم، في اجتماع عصر اليوم في وزارة الأشغال، مسودة «مخطط» لدعم السائقين يتضمن اقتراحات لتسعيرة الجديدة. وقد حاولت «الأخبار» التوصل معه للوقوف على



(مروان بو حيدر)

تفاصيل المسودة، إلا أنه لم يُجب على اتصال متكررة. وصلت اقتراحات لدعم السائقين عبر تسهيلات تتعلق برسوم المعايبة للمكابحكية والضمان الاجتماعي وغيرها.

تقرير

... ورفض تعرفئة المعايينات الطبية

لا يبدو أن سيول الأزمة الاقتصادية قابلة للسيطرة. الحرف هذه المرة شمل صحة المقيمين التي باتت مهذّدة، حرفياً، علماً بأن القطاع الصحي كان مُتفألاً، أصلاً، بالتحديات والعراقيل في أيام «الرخاء». وبعد تفاقم أزمة الاستشفاء التي وصلت حد إعلان نقابة المستشفيات الخاصة الإقفال خلال ثلاثة أسابيع، امتدت الأزمة لتشمل كلفة المعايينة الطبية التي سترتفع بدءاً من اليوم، فقد صادق نقيب الأطباء في بيروت شرف أبو شرف، أمس، على قرار مجلس النقابة المتخذ بتاريخ 9 حزيران الفائت، تعديل قيمة الحد الأدنى لبدل المعايينات الطبية، وقضى القرار بتحديد الحد الأدنى لمعاينة الطبيب العام بـ70 ألف ليرة (من 50 ألفاً)، والحد الأدنى لمعاينة الطبيب الاختصاصي بـ100 ألف ليرة (من 75 ألفاً)، القرار غلّل به الغلاء المعيشي الناجم عن تقاوم الأزمة الاقتصادية وتدابيرها السلبية على الأطباء»، بحسب عضو مجلس النقابة مروان الزعبي، لافتاً إلى أن المجلس أخذ في الاعتبار أوضاع المقيمين واعتمد زيادة بنحو 30%، رغم أن الأطباء يتكبّدون كلفة مرتفعة ناجمة عن الفارق بين سعر الصرف والدولار في ما يخصّ المعدات والمستلزمات الطبية المستخدمة في العيادات.»

ومن المعلوم أنّ مجلس النقابة يُحدّد الحد الأدنى للمعاينات الطبية منعاً للمُضاربات غير المشروعة. إلا أنه لا قوانين ملزمة تتعلّق بتحديد الحد الأقصى للمعاينات، فيما يقضي قانون الآداب الطبية بضرورة إعلام الطبيب الرضى بالتعرفة، وعليه، فإنّ التعرفة الواردة في القرار تعني أنها «أول الغيث»، وأنها ستكون مضاعفة لدى كثير من الأطباء، ما سيُضاعف الكلفة الصحية على المقيمين.

هـ.ف.

تقرير

الطاقة: «مكثّلين» سدّ بسري بـ«اللي بقيوا»

أمال خلب

أنهت وزارة الطاقة والمياه، أمس، اليوم الأول من جلسات الحوار العام حول المشروع، في بسري، في السرايا الحكومية، عملاً بقرار مجلس الوزراء ويتوصية البنك الدولي (مسؤول المشروع) وبالتنسيق مع وزارة الإعلام ومجلس الإنماء والإعمار (المشرف). انتقادات واسعة رافقت الحوار منذ أن أعلنت الوزارة عنه في 2 حزيران الماضي، لكن موقف وزيرة الإعلام منال عبد الصمد من الحوار أمس، دعم موقف المعارضين المغاطعين وخذل وزارة الطاقة التي أطلقت شعار «مكثّلين»، بالتزامن مع الدعوة إلى الحوار حول البدائل.

عبد الصمد أكدت في كلمة الانتقاح أن «الحكومة لم أو عدمه حتى تاريخه». وقبل انتهاء الجلسة الأولى (ترأسها زميلها وزير الطاقة والمياه رمون عجر ورئيس المجلس نديم الجسر)، انسحبت اعتراضاً على «عدم وجود تنوع بين المشاركين في الجلسات»، فيما أقرّ عجر بمقاطعة للمشاركة وشخصيات المجتمع المدني، «مجدداً الدعوة المفتوحة لهم للمشاركة الفعالة وإبداء الرأي وطرح الهواجس، والفرصة ما زالت سانحة في الجلسة الختامية» غداً.

دوافع المقاطعين تنوعت. منهم من رفض منح تصريحها، كما طُلب منهم، إلا أنهم لم يتلقّوا، طوال أكثر من شهر، أي جواب، قبل أن تصلهم بيوثي الإثنين والثلاثاء الماضيين، أي قبيل انطلاق الحوار، دعوات للمشاركة غير مرفقة باسم محدد عبر البريد الإلكتروني. وفي هذا الإطار، عرّذ عضو «اللقاء الديموقراطي» الهواجس، وخصوصاً «تويخر»، بأن الجلسة حول سد بسري «حاور فيها وزير الطاقة عدداً من بعد تخيير المعارضين

شرعية للحوار» الذي ليس سوى غطاء لتصريح السد بعدما أعلنت الوزارة صراحة عن نيتها استكمال المشروع، بغض النظر عن رأي اللبنانيين». كما جاء في بيان الحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري. آخرون كانوا قد استجابوا لدعوة الوزارة لتسجيل

وكانت جلستنا أمس قد استغرقتنا أقل من خمس ساعات، من ضمنها فترة الاستراحة لمناقشة مشروع كقررض: الجلسة الأولى خصّصت لنقاش الدراسات الجيولوجية والزلزالية والهيدرولوجية عنقطة السد، والثانية عرضت دراسات عن الأثر البيئي والتعويض الإيكولوجي والبدائل المطروحة. ومن المنتظر أن يستكمل النقاش غداً حول «الأثر الاجتماعي وإجراءات الحفاظ على الآثار والإرث الثقافي المتصلة بالمشروع ومحيطه»، في وقت حدد بساعتين، يليها مؤتمر صحافي لتلاوة التوصيات. إلا أن عجر استبق التوصيات الختامية في كلمته، مشيراً إلى أن «المشاريع الكبرى في أي مكان من العالم لا تخلو من التقايرت الجانبية السلبية على البيئة والمجتمع في المناطق المجاورة. لكن ذلك لم يمنع هذه المشاريع من الجوار، دعوات للمشاركة غير مرفقة باسم محدد عبر البريد الإلكتروني.

وفي هذا الإطار، عرّذ عضو «اللقاء الديموقراطي» الهواجس، وخصوصاً «تويخر»، بأن الجلسة حول سد بسري «حاور فيها وزير الطاقة عدداً من خسارها المباشرة». بدأ سريان مفعول قرار مجلس الجامعة اللبنانية بخصخ عدد سنوات الإقامة في السكن الجامعي للطلاب إلى ثلاث سنوات كحدّ أقصى، بحجة الإقبال الذي يشهده السكن والذي يفوق القدرة الاستيعابية (2000 سرير). القرار الذي اتخذ أواخر تموز 2019 لم يطبق العام الماضي، لكونه أعلى الطلاب 15 يوماً فقط لإخلاء السكن. يوهما، دعت لجنة السكن الجامعي المقيمين فيه إلى عدم الإخلاء والانتعاز عن سحب التامين (400 ألف ليرة). ورت اللجنة أنّ استقطاب أعداد إضافية من الطلاب يكون بإقامة مبان جديدة للسكن، لا بإقصاء طلاب مستحقّين، وتحميلهم عبء البحث عن سكن خارج الجامعة بتكاليف تفوق قدراتهم.

غداً (العاشر من تموز)، يبدأ الطلاب المشمولون بالقرار الذين لا يريدون أن يندفعوا أشهر تموز وآب وأيلول بالإخلاء، وسط اعتراض أصحاب الاختصاصات التي تستغرق دراستها 5 سنوات وأكثر، مثل الهندسة والصيدلة والطب. مصادر طلابية وصفت القرار بـ«الظالم والتعسفي»، باعتبار أنّ كلفة السيرير الواحد في السكن الجامعي تبلغ 165 ألف ليرة فقط، وهي فرصة يصعب الحصول عليها في مكان آخر وبالخدمات الميزة المتوفرة (كهرباء، مياه ساخنة، إنترنت، الخ.) وإذا كان للبئر هو القدرة الاستيعابية، فالأولى، كما تقول المصادر، أن تبدأ المعالجة بالطلاب غير المستحقّين في السنة الأولى، وتحديدًا الذين يحصلون على السكن عبر وساطات وتدخلات حزبية وسياسية. ودعت إلى التمييز بين كليات تملك فروعاً وشعباً في كل المناطق ككلية العلوم، وبين أخرى لا تملك فروعاً أخرى أو فروعها محدودة ككلية الطب (فرع واحد) وكلية الهندسة (ثلاثة فروع).

رغم ذلك، تبدو إدارة الجامعة متفتحة بأنّ القرار «يحقق العدالة الاجتماعية» بين الطلاب، إذ «لا يجوز أن ينتفع البعض بخمس سنوات من الإقامة في السكن، فيما لا يحظى بذلك طلاب آخرون مستحقّون وتتوافر فيهم الشروط ولا سيما البعد الجغرافي (البقاع، عكار، المناطق الحدودية في الجنوب)». وأكدت أن «السنوات الثلاث كافية لكي يفوى عود الطلاب ويبحث عن أماكن أخرى. والقرار محلّ مؤقت في انتظار توسعة السكن التي تحتاج إلى تمويل».

ف.ح.

الخميس 9 تموز 2020 العدد 4095 ■ **الأخبار**

لبنان

اخبار

المجدوبه يُاحفء أستاذًا بوظيفة غير قائمه!

قانت الحاج

في استيابة القانون، الحق وزير التربية طارق المجدوب أستاذ مادة الكيمياء في التعليم الثانوي الرسمي والملحق بالإرشاد والتوجيه في صيدا، جيسكار ديب، بمكتبه في الوزارة، على أن يعود إلى مركز عمله الإرشاد فور انتهاء أعمال الحكومة الحالية. ديب يغطي 17 ساعة في الإرشاد، و3 ساعات في الثانوية الرسمية الثانية للبنات، ومتعاقد بـ10 ساعات في ثانوية حسام الدين الحريري التابعة لجمعية المقاصد (القانون يسمح بالتعاقد ب10 ساعات في مدرسة خاصة).

مذكرة الإلحاق تتجاوز صراحة الحالات المنصوص عليها في المادة 49 من المرسوم الاشتراعي 112 بتاريخ 1959/6/12 (نظام الموظفين)، وجاء فيها «في ما عدا حالات الأصله والوكالة والانتداب، لا تعتبر قانونية أي حالة أخرى للموظفين العاملين، كالوضع تحت تصرف الوزير أو إدارة ما...».

وليست المرة الأولى التي يوضع فيها أستاذ في تصرف وزير من دون أي توصيف للمهمة المجهولة التي ينتقل إليها، خصوصاً أن ديب ليس متخصصاً في الإدارة أو القانون أو الحقوق، ولا خبرات لديه في هذا المجال. أما تحديد انتهاء أعمال الحكومة موعداً لإعادته إلى عمله السابق فيعد سابقة بحدّ ذاته، فما هي هذه الحاجة التي تنتفي بانتهاء عمر الحكومة؟ وقد سبق لوزراء سابقين أن أحقوا عشرات الأساتذة بمكاتبهم من دون أن يكون معروفاً ماذا يفعلون في الوزارة بالضبط، علماً بأن هناك رأياً لمجلس الخدمة المدنية يقول إن الأساتذ الذين ينتقل إلى الإدارة العامة يداوم كالوظف الإداري، أي 35 ساعة في الأسبوع، ولا يحظى بساعات التناقص كما في التعليم. لكن ما يحصل حالياً أن المعلمين لا يغطون عدد ساعات الإباريين، بل 27 ساعة فقط. الفارقة أنّ الموظفين الموضوعين في التصرف في مكتب الوزير أو المدير العام متحرون من أي رقابة، وليسوا من عداد أفراد الهيئة التعليمية في المالك الذين تصدر بحقهم قرارات سنوية لتكليفهم بمساعدة الموظفين الإباريين في مديرية التعليم الثانوي.

«اللبنانيّة» تهجّر الطلاب من السكن الجامعيّ

بدأ من العام الدراسي المقبل، يبدأ سريان مفعول قرار مجلس الجامعة اللبنانية بخصخ عدد سنوات الإقامة في السكن الجامعي للطلاب إلى ثلاث سنوات كحدّ أقصى، بحجة الإقبال الذي يشهده السكن والذي يفوق القدرة الاستيعابية (2000 سرير).

القرار الذي اتخذ أواخر تموز 2019 لم يطبق العام الماضي، لكونه أعلى الطلاب 15 يوماً فقط لإخلاء السكن. يوهما، دعت لجنة السكن الجامعي المقيمين فيه إلى عدم الإخلاء والانتعاز عن سحب التامين (400 ألف ليرة). ورت اللجنة أنّ استقطاب أعداد إضافية من الطلاب يكون بإقامة مبان جديدة للسكن، لا بإقصاء طلاب مستحقّين، وتحميلهم عبء البحث عن سكن خارج الجامعة بتكاليف تفوق قدراتهم.

غداً (العاشر من تموز)، يبدأ الطلاب المشمولون بالقرار الذين لا يريدون أن يندفعوا أشهر تموز وآب وأيلول بالإخلاء، وسط اعتراض أصحاب الاختصاصات التي تستغرق دراستها 5 سنوات وأكثر، مثل الهندسة والصيدلة والطب. مصادر طلابية وصفت القرار بـ«الظالم والتعسفي»، باعتبار أنّ كلفة السيرير الواحد في السكن الجامعي تبلغ 165 ألف ليرة فقط، وهي فرصة يصعب الحصول عليها في مكان آخر وبالخدمات الميزة المتوفرة (كهرباء، مياه ساخنة، إنترنت، الخ.) وإذا كان للبئر هو القدرة الاستيعابية، فالأولى، كما تقول المصادر، أن تبدأ المعالجة بالطلاب غير المستحقّين في السنة الأولى، وتحديدًا الذين يحصلون على السكن عبر وساطات وتدخلات حزبية وسياسية. ودعت إلى التمييز بين كليات تملك فروعاً وشعباً في كل المناطق ككلية العلوم، وبين أخرى لا تملك فروعاً أخرى أو فروعها محدودة ككلية الطب (فرع واحد) وكلية الهندسة (ثلاثة فروع).

رغم ذلك، تبدو إدارة الجامعة متفتحة بأنّ القرار «يحقق العدالة الاجتماعية» بين الطلاب، إذ «لا يجوز أن ينتفع البعض بخمس سنوات من الإقامة في السكن، فيما لا يحظى بذلك طلاب آخرون مستحقّون وتتوافر فيهم الشروط ولا سيما البعد الجغرافي (البقاع، عكار، المناطق الحدودية في الجنوب)». وأكدت أن «السنوات الثلاث كافية لكي يفوى عود الطلاب ويبحث عن أماكن أخرى. والقرار محلّ مؤقت في انتظار توسعة السكن التي تحتاج إلى تمويل».

ف.ح.

توضيح من المعلوم - 5

نشرت «الأخبار» مس (2020/7/7) تقريراً بعنوان «امتحانات اللبنانية على نفقة الأساتذة»، ورد فيه أن الأساتذة في كلية العلوم - الفرع الخامس اشتركوا على نفقتهم الخاصة «مواعين» أوراق لامتحانات الفصل الأول. يهتفي التوضيح أن ما ذكر لا يمتّ للحقيقة بصلة، وما حصل أن بعض الزملاء، اقترحوا تصوير الامتحانات على نفقتهم الخاصة، وكان الرفض جوازيًا الحاسم لأنّ هذا الأمر يقع على عاتق إدارة الجامعة وليس على عاتق الزملاء الأساتذة.

مدير كلية العلوم - الفرع الخامس الدكتور وسيم عبد الله رحال

تقرير

أولاد اللبنانيات مهنوعون من زيارة لبنان

إيلده الفصين

خرمت ندى، الستينئة المريضة بالسرطان، من رؤية حفيدها لبنان المتروجة من فرنسي، فحين قررت ابتهاجاً بزيارتها في لبنان أخيراً، عبر مطار بروكسل الأقرب إلى مكان سكنها شمال فرنسا، اصطدمت بقرار السلطات البلجيكية تمنع المخطوجة من اجنبي الذي لم يتم التوافق عليه في الحكومة السابقة، على قاعدة المحاصصة وإرضاء كل المستثمرين في هذا القطاع، بما يمثلونه من قوى مناطقيه وطائفية، أو اعتماد الخرائط السابقة، وفتح المجال لمواقع جديدة بعد إخضاعها لما يسمى بـ«تقييم الأثر البيئي» الذي عادة ما يتم عن الطبع.

كذلك يتم التحضير لخرج جديد لبلادنا، لإعادة تشغيل كل المواقع تقريباً، تحت عنوان «الاستثمار التاهيلي»، أي أن يتابع المستثمر المخالف والمخرب والمشوه الأعمال، إنمّا مع تاهيل الموقع المشوه. وهنا يجب اقتراح وزير الداخلية، من دون أن يدرك أنه يضيف مهلة جديدة إلى مئات المهل السابقة، في وقت تكون منتظرا منه أن يناقش رؤية المفقود في إمكان تنظيم كل ذلك!

وتقييم هذا التدهور، وخصوصاً إذا كانت هذه الاستثمارات في مناطق غنية بالتنوع البيولوجي، ثم إنه ليس معروفاً من سيقوم بمسح من نوع آخر أكثر صعوبة لمسح الأضرار البيئية. مع العلم أن الأضرار لا تقتصر على مواقع الاستثمار، إذ أن غياب المقالع والكسّارات يذهب عادة بعيداً جداً ويتسبب في خلق الكثير من النباتات وحجب الضوء والهواء عنها والمستثمرين في هذا القطاع، بما الأنواع، إضافة إلى التأثيرات السلبية على الكثير من النباتات والحشرات التي التي تلعب دوراً كبيراً في تجديد الغابات وتلقيحها، ولا سيما النحل.

أما في ما يتعلق بكيفية تنظيم هذا القطاع، فلا يزال الإرباك سيد الموقف في وزارة البيئة واللجنة الوزارية ومجلس الوزراء الذي قرر في جلسته المتعددة في 2020/7/2 السماح بنقل وتصريف الناتج (الستوك) من رمل

أو الرسوم من المستثمر غير المرخص حسب شروط الترخيص... إلا أن ذلك كله يتطلب وجود فريق مدرب ومجهّز، لا يبدو، بحسب مصادر مهلة جديدة إلى مئات المهل السابقة، في وقت تكون منتظرا منه أن يناقش رؤية استراتيجية لإدارة هذا الملف ويقدم



(الاحبار)